

اسم المحاضرة: الحكومات المحلية

اسم المحاضر: الدكتور فراس سعد الدين

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد



محاور المحاضرة

- المقدمة.
- مفهوم الحكم المحلي
- أسباب نشأة الحكم المحلي.
- ماهية المركزية واللامركزية.
- مفهوم اللامركزية البيروقراطية.
- الخاتمة.

المقدمة:



يقوم نظام السلطة المحلية طبقاً لأحكام الدستور وقانون السلطة المحلية على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وعلى أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة وسلطات هذه المجالس في اقتراح البرامج والخطط والموازنة الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية طبقاً لأحكام هذا القانون ، وكذلك الرقابة الشعبية والأشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها.

• مفهوم الحكم المحلي

الحكم المحلي هو نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم من خلالها إعطاء المحليات اختصاصات وصلاحيات التي تساعدها على سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيداً عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة.

- وهي تعبير عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة.
- تقوم الإدارة المحلية على نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحلية.
- وهذا لا يؤثر على اختصاصات الحكومة المركزية ولكن يبين آليات التشارك بين الوحدات المحلية والمركزية.
- حيث أن الحكومة المركزية يقتصر نشاطها على حماية الاحتياجات والحقوق العامة من أجل تحقيق التوازن المطلوب بين مصالح الجهات المختلفة.
- فالإدارة المحلية ذات طابع إداري تهدف إلى تنسيق العلاقة بين مركز الدولة وفروعه المحلية المنتشرة فيها.

• مفهوم الحكم المحلي

الحكم المحلي: أو الحكومة المحلية هي مجموعة من لوحدات والأجهزة الإدارية أياً كانت صورتها وعلى اختلاف مستوياتها الموجدة بالدولة والتي تكون في مستوى أدنى من الحكومة القومية في الدولة الموحدة ومن حكومة الولاية في الدولة التحادية. فالحكم المحلي يتتوفر فيه أجهزة إدارية محلية ووحدات إدارية محلية لتصريف الشؤون المحلية في حدود السلطات المخولة لها من الحكومة وفي إطار الدستور.

مبررات الحكم المحلي:

- سياسية: تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية.
- اقتصادية: الاقتصاد في النفقات وقيام مشروعات مناسبة للمجتمعات المحلية.
- اجتماعية: تقوم على تنمية الروابط بين أجزاء الوطن وتوفير الاحتياجات.
- إدارية: تخفيف العبء عن عاتق الحكومة المركزية والفاءة الإدارية والمرنة في استخدام أساليب الأداء وسهولة القيام بعمليات الإصلاح الإداري.

• مفهوم الحكم المحلي

يقوم الحكم المحلي على أركان:

وجود مصالح محلية أو مرافقية مشتركة في رقعة جغرافية محددة.
قيام مجالس أو هيئات منتخبة للإشراف على المصالح وإدارتها.

وجود هيئات تباشر اختصاصات أصلية أي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري النسبي تحت رقابة مركزية.

وتقوم أهمية الحكم المحلي على اعتباره خير تطبيق لمبدأ الديمقراطية في الإدارة، فهو نظام يضمن الحريات ويتفق مع الديمقراطية التي تقوم على مشاركة الشعب أو ممثليه في إدارة أمورهم وحل مشاكلهم، بالإضافة إلى تنظيم حياة المواطنين على نحو يتحقق للمحكومين أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أنشأ من أجل تشجيع المشاركة الشعبية المحلية أي مركزية التخطيط مع عدم مركزية التنفيذ، وتعد المجالي المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والقرى المختلفة هي الجهات المختصة بتنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية.

• مفهوم الحكم المحلي

ويمكن القول أن لفظي الإدارة المحلية والحكم المحليين يستعملان كمرادفان مع وجود اختلاف في:

- الحكم المحلي أرقى درجة وأسلوب من أساليب اللامركزية التخويلية (نقل الاختصاصات للسلطات والمؤسسات على المستوى الجغرافي التي تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي والإداري ولها شخصية معنوية)

أما الإدارة المحلية فتتدخل في نطاق القانون الإداري وتعتبر العلاقة تبعية وهي هرمية من خلال التفويض أو عدم التركيز والتعليمات والتوجيهات المركزية.

- أيضاً فإن المركزية واللامركزية ليست متعارضتين ولا هما بديلين لبعضهما البعض بل متداخلتين متتاليتين، فالمركزية تعني بإيجاز تركيز أو توحيد أو عدم تجزئة سلطات المركز أو العاصمة التي تمثل سلطة البت النهائية، ويقوم هذا النمط من الإدارة على التبعية والتسلسل الهرمي وله العديد من المظاهر منها التركيز الإداري، عدم التركيز، الإدارة المصلحية.

واللامركزية هي نقل السلطة إلى هيئات جغرافية تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي والإداري محدود ومحسوب تحت رقابة الحكومة المركزية ولها هذا النمط عدة أنواع من اللامركزية الإدارية واللامركزية التفويضية أو التخويلية أو المرفقية.

ومن الممكن ممارسة المركزية في دولة ذات حجم صغير كما يمكن ممارسة اللامركزية في دولة ذات نطاق جغرافي واسع، لأن ذلك يعتمد على الفلسفة السائدة للدولة وتطورها التاريخي والعلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

• أسباب نشأة الحكم المحلي

ازدياد وظائف الدولة:

حيث اتسعت وظائف الدولة وأصبحت تتدخل ومن الصعب عليها النهض بالأعباء العامة وحدها، وكان ذلك سبب في ظهور هيئات أو حكومات محلية تتولى مهام في نطاق الوحدات الجغرافية، مما يخفف من المهام التي تقوم بها الدولة.

كما ظهرت أيضاً فكرة تقسيم العمل إذ أصبحت هناك:

خدمات تقوم بها الحكومات المركزية "خدمات قومية"
وخدمات محلية تتولاها الحكومات المحلية .

ولهذا فإن نظام الحكم المحلي أصبح ضرورة تقتضيها اتساع أعمال الإدارة المركزية الحكومية
تنوع أساليب الغدارة تبعاً للظروف المحلية:

فالإدارة المركزية عندما تقوم بأداء الخدمات تضع أنماط وأساليب متشابهة تطبق على كافة المواطنين وفي كل أرجاء الدولة على قدم المساواة، وإن اتباع هذه الأساليب لا يكون عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع والاستفادة منها جميع المواطنين، إلا أن الأمر مختلف بالنسبة إلى الخدمات المحلية فالتفاوت بين المناطق يتطلب تباين واختلاف في الأساليب المتبعة

• أسباب نشأة الحكم المحلي

الحكومات المحلية أكثر إدراكاً للحاجات المحلية:
حيث يقوم هذا النظام على إشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكونوا أكثر تفهماً للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من الإدارة المركزية الذين لا يوجد لديهم الكثير من الدراسة والتحسّن بحاجة الأهالي ورغباتهم.

التدريب على أساليب الحكم:
يساعد نظام الحكم المحلي على تربية المواطنين تربية صالحة وتدريبهم على أساليب الحياة النيابية عن طريق إيجاد مجالس محلية منتخبة من السكان المحليين.

العدالة في توزيع الأعباء المالية:
حيث يؤدي قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق المحلية إلى عدم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء بالنسبة إلى دافعي الضرائب، فيكون تبني نظام الحكم المحلي خير وسيلة على توزيع المال حيث يتم وفق حاجة أهالي الوحدات المحلية، ويتم صرف الضرائب على المرافق ذاتها الموجودة لديهم.

• أسباب نشأة الحكم المحلي

تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين:
حيث يساعد وجود الهيئات المحلية على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك تحل المشاكل محلياً بدلاً من الرجوع إلى الحكومة المركزية في العاصمة وفي ذلك اقتصاد لوقت والجهد والمال..

التنمية المحلية:
حيث إن طريق التنمية الشاملة لا يمر إلا من خلال التنمية المحلية، الذي قوم على التركيز على إحساس الانتماء للسكان إلى مكان عيشهم والأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سياسية اقتصادية متناسبة.

• ماهية المركزية واللامركزية

المركزية: هي تجميع صلاحيات اتخاذ القرارات في إدارة أو شخص أو عدد من الأشخاص، وتحصر درجة المركزية كلما انحصرت الغدارة في جهة واحدة أو إدارة واحدة أو شخص واحد مما يقيد حرية التصرف للعاملين بالارتباط بمن هو أعلى، فالمركزية تعني التركيز الإداري.

اللامركزية: هي انتشار صلاحية اتخاذ القرارات بين أكثر من شخص أو أكثر من جهة أو أكثر من إدارة ويقصد بصلاحيات اتخاذ القرارات هي ممارسة المسؤوليات من السلطات الرسمية الرئيسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنفيذ ورقابة واللامركزية تعني التشتيت الإداري

وهي وسيلة لتحقيق التنمية البشرية والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في مناطق معينة، لأن كل إقليم أكثر دراية بظروفه. ويمكن أن تعرف على أنه "درجة عدم تركيز السلطة، أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة على مستوى الدولة".

وتكون من اصطلاحين الأول "اللامركزية" ويقصد منها "تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة إلى الإدارات البعيدة عنها جغرافياً والثاني "التفويض" "تحويل السلطات المحلية الصالحة الضرورية ل القيام بوظائف أو مهام معينة أو كلت إليهم".

• ماهية المركزية واللامركزية

ويشير مفهوم اللامركزية إلى أن القانون يدعم اللامركزية وينظم القانون أيضاً وسائل تمكين الوحدات المحلية من :

- توفير المرافق والخدمات المحلية للمواطنين.
 - إتاحة الأساليب التي تساعد لعى النهوض بتلك الخدمات والمرافق وتنميتها "مخصصات مالية- تدريب مستمر- متابعة وتقويم- تحديد للاتجاهات في مشاريع تخدم الجمهور الواسع من الموظفين"
 - وسائل تحسين مستويات "الأفراد والمؤسسات والمنشآت" في إدارة تلك المرافق والخدمات العامة.
- إن أهمية توزيع السلطات في نمط اللامركزية لا تتعلق بنوع السلطة المفوضة وإنما بكمية السلطة، فعلى مقدار السلطة تتحدد اللامركزية:
- عدد القرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الدنيا ومدى تكرارها.
 - أهمية القرارات
 - تعدد المهام
 - مدى الرقابة التي تفرضها المستويات العليا.

• ماهية المركزية واللامركزية

يعتقد "فايول" أن كل ما يزيد من أهمية المرؤوسين في المنظمة يعد شكلاً من أشكال اللامركزية وبالعكس أن كل ما يقلل من أهمية المرؤوس داخل المؤسسة يميل إلى المركزية وعملياً اللامركزية هي التوسع في تفويض السلطة وبالمقابل التفويض لا يكون مطلقاً لذا تأرجح بين المركزية واللامركزية.

من مزايا اللامركزية الإدارية:

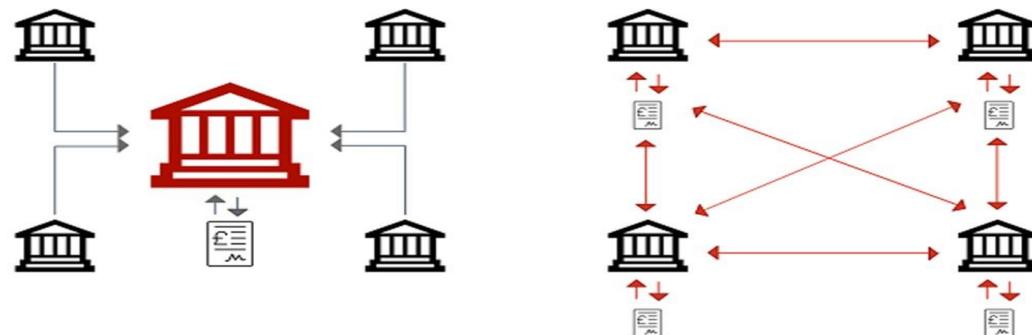
- تدعيم المبادئ الديمocrاطية "تقود وتحث على الشراكة الشعبية".
- تخفف العبء عن الحكومة المركزية في القيام بالمهام الإدارية المحلية.

إن عملية منح الوحدات الإدارية كالمؤسسات والمشروعات العامة الشخصية الاعتبارية في اتخاذ القرارات وتنفيذها يسمى "اللامركزية المصلحية"، ومنح الوحدات المحلية ووحدات الحكم المحلي الشخصية الاعتبارية المستقلة "اللامركزية الإقليمية".

• ماهية المركزية واللامركزية

وتتسم اللامركزية للإدارة المحلية بفوائد:

- 1- أن الإداريين المحليين يوفرون مجالاً أفضل ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم.
- 2- إدارة الحكم اللامركزي تخلق فرصاً أكثر للمشاركة
- 3- تستطيع الحكومات المحلية أن تكون أكثر تجاوباً وتكيفاً مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر.



• مفهوم الالمركزية البيروقراطية

- **اللامركزية الجغرافية:**
وتجلى في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظات ومناطق الدولة التي تتمتع بشخصية معنوية تناط بمجلس محلی منتخب من مواطني الإقليم
- **اللامركزية الوظيفية:**
وتجلى في عملية توزيع السلطات والصلاحيات فقط على المستويات الهرمية وبين الأقسام المتخصصة داخل المنظمة أو الوزارة وتبرز الحاجة إلى هذا النمط الإداري كلما اتسعت مهام المستويات العليا.
- **اللامركزية السياسية:**
وهي عملية قانونية يتم بموجبها توزيع الوظائف الحكومية المختلفة بين الحكومة الموجودة في مركز البلد والسلطات الموجودة في المراكز الأخرى التابعة به.
- **اللامركزية المالية:**
ويقوم على قدرة السلطات المحلية على جباية العوائد المالية للخدمات المقدمة.
- **اللامركزية الاقتصادية:**
ويقوم على نقل كل المسؤوليات والصلاحيات من القطاع العام إلى القطاع الخاص لتصبح الخدمات ملك المؤسسات التجارية في القطاع الخاص.

• مفهوم اللامركزية البيروقراطية

مشكلات نظام اللامركزية:

- التبعية المزدوجة التي تخضع لها مديريات الخدمات: فالمديريات التابعة للوزارات التي نقلت اختصاصاتها للمحافظات، تخضع لـ الإشراف المزدوج عليها من جانب المحافظ والوزير معاً.
- عدم وجود سلطات حقيقة للمحافظ على الجهات العامة والجهات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المحافظة.
- خلل في العلاقات بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية.
- التدرج الهرمي لسلطات الوحدات المحلية.
- عدم التوازن بين السلطة والمسؤولية.
- عدم ملائمة أسلوب التمثيل في المجالس الشعبية المحلية، فيكون عدد أعضاء الذين يمثلون الحي في مجلس المحافظة يقترب من عدد أعضاء المجلس المحلي للحي.
- غياب معايير تقييم أداء القيادات والوحدات المحلية.
- انخفاض مستوى التمكين المالي للوحدات المحلية.
- ضعف المشاركة في الانتخابات المحلية.

• الخاتمة

إن الوحدات المحلية التي ترتبط بال المجالس المحلية والقائمة على آليات الحكم المحلي استبطنت وسائل وقواعد عملية منسقة بشكل قانوني لا يخرج مواد الدستور وقوانينه التي تصاغ عادة بالشكل الذي يغطي الاحتياجات العامة كلها، مما خلق إدارات محلية بقوانين محلية تقوم على التشريع المركزي خاصه وإن الغدارات المحلية لها حق صنع واتخاذ قرارات سياسية واجتماعية وصحية تخص الإقليم أو المحافظة ، وفي حال التعارض بين القانون المحلي والمركزي يكون الأصل للقانون المحلي باعتباره الأقرب للحاجات العامة ويمس بحياة الأفراد والمتطلبات العامة، ولهذا فإن الغدارة المحلية تقوم على تنمية وتطوير المجتمع، وتفعيل طرق التعاون مع الحكومة المركزية، خلق القادة المحليين، زيادة في تحمل المسؤولية الجماعية في المجتمع. وهي تطبيق حقيقي للديمقراطية المباشرة.